

دعوة للاستكتاب في كتاب جماعي دولي متخصص ومحكم في موضوع: "فقه المقاصد بين أصول الاستدلال وضوابط التنزيل"

ديباجة:

الحمد لله وحده.. والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فإن مقاصد الشريعة تشكل مع أصول الاستدلال والاستنباط نسقا معرفيا يصعب فصله من حيث الاشتغال العلمي والتنزيل العملي، ذلكم أن هذا الانفصال يبعد المقاصد عن دورها الوظيفي الذي ينبغي أن تقوم به في توليد الأحكام الشرعية وربطها بمحالتها المناسبة لها، فلا يمكن أن يتحقق شيء من ذلك في غياب أوعية علم الأصول ومسالكه المختلفة.

والحديث عن استقلال المقاصد عن أصول الفقه لا يتصور إلا في جانب التصنيف والتأليف في هذا الفن في فترة من فترات التاريخ اختلف حولها الباحثون، واشتغل هذا الفن في استقلاله ببعض المسائل التي لم يتوسع فيها أصول الفقه أو اعتبرها من تحصيل الحاصل، كمسألة التعليل، والكلية الضرورية، ومسألة الأقسام المتعلقة بهذه المقاصد من حيث العموم والخصوص أو من حيث قوتها في ذاتها أو من حيث الأصل والتبع أو من جهة المنشأ والموارد. وأيضا مسألة الموازنة بين المصالح والمفاسد وتزاحم المصالح ذاتها والمفاسد فيما بينها، ومسألة المشقة المحددة لدرجات استفادة المكلفين من أحكام الرخص الشرعية جلبا للتيسير ورفعاً للحرج وغير ذلك من المباحث.

والذين قالوا بضرورة الوصل وعدم الفصل بين المقاصد والأصول لا يعتبرون المقاصد علما، وإنما يعتبرونها روحا تسري في جسم الأصول. ومن قال بالاستقلال اعتبرها علما، وإن كان لا يقصد الانفصال النكد بين العلمين، لأن هذا لا يتحقق من الناحية العلمية والمنهجية.

ويمكن القول إن المقاصد جمعت بين علمين، علم أصول الفقه تأصيلا وعلم الفقه تنزيلا وتفريعا، فاستحقت بذلك أن تكون منهجا في الفهم والاستدلال وضبط النظر الفقهي تعبدا واستخلاقا. فهي أعم من الأصول وأعم من الفقه، لأنها تشملهما معا تأصيلا وتفريعا، فكان علم الأصول علما لما استقل بالأحكام، وصار علم الفقه علما لما استقل بضبط تصرفات المكلف، وبقيت المقاصد شاملة لهما معا لما



مختبر قضايا التجديد في الدراسات
الإسلامية والإنسانية



الكلية متعددة التخصصات الناصور
ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵏⵜ
Faculté Pluridisciplinaire de Nador

تعلقت بمراجي الشريعة وأهدافها. فلا يمكن الفصل بين هذه الثلاثة، الفقه والأصول والمقاصد، لأنها تشكل نسقا علميا يعسر التفريق بينها في جانب الاشتغال العلمي والتنزيل التطبيقي، إلا إذا تعلق الأمر بمحصر الموضوعات في كل جهة من هذ الجهات.

فالمقاصد إذاً حاضرة في الأصول، وحاضرة في الفقه كذلك، لأنه بالعودة إلى كل الفروع الفقهية التي ترجع معرفة أحكامها إلى أي أصل من أصول الاستدلال المختلفة تلحظ هذا البعد المقاصدي لما تحققه هذه الأحكام من مصالح للمكلفين في الواقع. والشاطبي نفسه الذي ألف في المقاصد استقلالاً في سفره الجليل (الموافقات في أصول الشريعة) لم يتجرد منها أو يجحد عن استصحابها في باقي مباحث الكتاب كله، وهو يقرر أصول الشريعة ويمثل لها، لاسيما في كتاب الاجتهاد، وكأنه رحمه الله تعالى بهذه المزاجية يومئ إلى أن المقاصد وإن استقلت على مستوى التصنيف فلن تستقل على مستوى الأعمال في قضايا الأصول والفقه على حد سواء.

ولما كانت المقاصد غاية مبتغاة ووجهة مرغوبة رسمت لتحقيقها طرائق ومسالك مخفوفة بقيود هي جملة الضوابط المتعلقة بأصول الاستدلال، على اعتبار أن المقاصد هي منهج نظر يحضر في جميع الأدلة الاستدلالية والأصول الاستنباطية، ولذلك استحقت أن تسمى فقها، وينضبط هذا النظر في تفسير النصوص وبيان معانيها وأحكامها بما تنضبط به أصول الاستدلال كلها.

إن الأعمال السليم لهذه الأصول بضوابطها المقررة في مظانها في مسمى الاجتهاد والاستنباط، وكذلك ضوابط التنزيل وتحقيق المناط، يحقق كل ذلك مقصد الشارع ومراده في التنزيل الفقهي المعترف والذي هو مصلحة المكلف في كل الأحوال أمراً ونهياً، وأي خلل في اعتبار هذه الضوابط التفصيلية يؤول إلى خرم هذا النظر المقاصدي في الفهم السليم والتنزيل الصحيح. وحين لا تتحقق المقاصد ببعض الأدلة أو تعوز الفقيه مقاصدية دليل من الأدلة، فإنه يلجأ إلى أدلة أخرى تكون عبارة عن مخارج شرعية تتحقق بما هذه المقاصد، كما هو حال الاستحسان مع القياس، وهو ما يستوعبه قول الإمام مالك رحمه الله الذي حكاه عنه الشاطبي في الاعتصام: "إن المغرق في القياس يكاد يفارق السنة".

ويمكن اعتبار المقاصد ضابطاً عاماً في الاجتهاد، إذا اعتبرت حاكماً على هذه الأصول وموجهاً لها من حيث رد كل استنباط لا تتحقق به مصالح الخلق في العاجل والآجل. والاستنباط بالمقاصد واستثمارها في الاجتهاد يكمن في تفعيل أصول الفقه وأدلتها النقلية والعقلية على ضوء أعمال هذه المقاصد في بنيتها، ومسألة الاستقلال تعني بالأساس إطلاق العنان للعقل والرأي من غير قيود ولا

ضوابط، وذلك فيه ما فيه من إبطال للشريعة وهدم لذات المقاصد من أساسها والإتيان عليها عن بكرة أبيها.

في هذا السياق يعلن مختبر قضايا التجديد في الدراسات الإسلامية والإنسانية بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور بالمملكة المغربية استكتابا في كتاب جماعي دولي متخصص ومحكم في موضوع المقاصد من الاستدلال إلى التنزيل يندرج ضمن المشروع العلمي للمختبر وينضاف إلى سلسلة أعماله وأنشطته في هذا المجال.

ويضم الكتاب الجماعي المحاور الآتية:

المحور الأول: المقدمات المهمدات:

- حقيقة الاستدلال عند الأصوليين ومقوماته.
- الاستدلال بالمقاصد الشرعية وعلاقته بأصول الفقه: قراءة تاريخية تحليلية.
- الترتيب والموازنة بين المقاصد وأدلة أصول الفقه.
- سبل النهوض بفقه المقاصد.

المحور الثاني: علاقة المقاصد الشرعية بالأصول النقلية والأدلة التبعية.

- أثر المقاصد في دلالات النص الشرعي والاستدلال بها.
- التعليل المقاصدي وإشكالية الدوران وأثره في الاستنباط الفقهي.
- حقيقة تقديم المقصد الشرعي الكلي على الأصل النقلي.
- المقاصد الشرعية وأثرها في ترشيح الدليل الشرعي في الاحتجاج الفقهي.
- حاكمية المقاصد الشرعية في الاستدلال الفقهي توجيهها وترجيحها.

المحور الثالث: الاستدلال بالمقاصد: دراسة في المفهوم والتأصيل والضبط المنهجي.

- مفهوم الاستدلال بالمقاصد الشرعية.
- التعقيد الأصولي للاستدلال بالمقاصد الشرعية.
- الاستدلال بالمقاصد الشرعية وعلاقته بالمنظومة الأصولية الاستدلالية.
- الإلحاق بالمقاصد الشرعية: دراسة في المفهوم والمقومات والخصائص والمنهج.
- التمييز بين الوسائل والمقاصد وأثره في الاستدلال الفقهي.
- الاختلاف في التقصيد وأثره في الاجتهاد المقاصدي.
- الاستدلال بالمقاصد الشرعية ودوره في توحيد المرجعية.

المحور الرابع: الاستدلال بالمقاصد: المقومات والخصائص والإشكالات.

- مقومات الاستدلال بالمقاصد الشرعية وخصائصه وآلياته.
- إشكالية القطع والظن وأثره في الاستدلال بالمقاصد.
- تعاضد الجزئي والكلّي وأثره في بناء الحكم الشرعي.

المحور الخامس: المنهج المقاصدي في الاستدلال: رؤية نقدية.

- الأطاريح النقدية للمنهج المقاصدي في الاستدلال: عرض وتقييم.
- الأخطاء المنهجية في الاستدلال المقاصدي: دراسة تحليلية نقدية.
- مزالق الحدائين في الاستدلال المقاصدي.

المحور السادس: التنزيل المقاصدي بين التأصيل والتطبيق.

- التنزيل المقاصدي: رؤية تأسيسية.
- آليات التنزيل المقاصدي ومقوماته وقواعده وضوابطه.
- التنزيل المقاصدي وأثره في ترشيد الاجتهاد التطبيقي العملي.
- الاستدلال المقاصدي وتطبيقاته في القضايا المعاصرة.

شروط المشاركة في الكتاب الجماعي:

- __ أن يندرج البحث ضمن المحاور المقترحة للكتاب.
- __ يرسل ملخص مشروع البحث في حدود 400 كلمة متضمنا: إشكالية البحث وقيمه العلمية ومحاوره ومنهجه، مرفقا بسيرة ذاتية وعلمية مختصرة للباحث.
- __ الالتزام بضوابط البحث العلمي المتعارف عليها أكاديميا جدة ومنهجا وتوثيقا وشكلا.
- __ ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي جهة أخرى، وألا يزيد حجمه عن (25) صفحة.
- __ الخط المعتمد وحجمه: **Traditional Arabic**، 16 في المتن و12 في الهامش.
- __ التباعد بين الأسطر 1.25، وبين الفقرات: 1.5.
- __ توضع الإحالات في كل صفحة مع الالتزام بترتيب بيانات التوثيق كالاتي: اسم الكتاب، صاحبه، المحقق إن وجد، رقم الطبعة وتاريخها، دار النشر، الصفحة أو الجزء والصفحة.
- __ يذيل البحث بلائحة المصادر والمراجع مرتبة ألفبائيا.
- __ تخضع جميع البحوث للتحكيم من قبل لجنة علمية متخصصة.

مواعيد الإنجاز:

- _ تلقي ملخصات مشروع البحث قبل 30 ماي 2021م.
- _ الرد على أصحاب الملخصات في أجل أقصاه 15 يونيو 2021م.
- _ إرسال البحوث كاملة قبل 15 شتنبر 2021م.
- _ الإشعار بالقبول النهائي للبحوث وإرسال شهادات المشاركة: 15 أكتوبر 2021م.

ملاحظة:

ترسل الأعمال إلى البريد الإلكتروني الآتي: elmakassid.book2021@gmail.com

منسق الكتاب الجماعي:

- د. عبد القادر أحنوت أستاذ الفقه والأصول ومقاصد الشريعة بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور،
ورئيس فريق قضايا التجديد في الدراسات الفقهية والأصولية والتراثية بالمختبر.

أعضاء اللجنة العلمية للكتاب:

- _ د. لخضر بوعلي.
- _ د. حميد العيساتي.
- _ د. عبد القادر أحنوت.
- _ د. رشيد بودواسل.
- _ د. أحمد بلحاج.
- _ د. الميلود كعواس.
- _ د. محمد الوالي.
- _ دة. لطيفة أحادوش.
- _ د. محمد شهيد.
- _ د. حسن يشو.
- _ د. إسماعيل الحسني.
- _ د. عبد الحفيظ العبدلاوي.
- _ د. هشام تهماه.
- _ د. عبد اللطيف تلوان.
- _ د. شفيق لعرج.
- _ د. رشيد كهوس.